

مستوى الإفصاح المحاسبي والمالي ضمن بيئة الأعمال الجزائرية دراسة حالة عينة من -المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-
The level of accounting and financial disclosure within the Algerian business environment
-Case study of a sample of Algerian economic institutions-

خليل طيار^{1*}، فوزية العايب²

¹ مخبر دور الجامعة والمؤسسة الاقتصادية في التنمية المحلية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر (tiarkhalil@gmail.com)

² جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، الجزائر (Fouzia-fl@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2017؛ تاريخ القبول: 2017؛ تاريخ النشر: 01 جوان 2017

ملخص: أكدت الممارسات التي تقوم بها العديد من المؤسسات دولية النشاط على محدودية ثقافة الاتصال الوطني، في إطار تعظيم الأرباح والامتالية الجبائية على حساب مصالح باقي الأطراف الفاعلة، من خلال التقارير الدولية التي أثبتت تورط العديد من المؤسسات الجزائرية في فضائح مالية غير أخلاقية (القطاع الخاص/العام) نظرا لغياب الإرادة السياسية على الاهتمام بالإفصاح المحاسبي والرفع من جودة المعلومات التي تعود بالفائدة على المجموعة الوطنية.

تهدف الدراسة لتحديد واقع مستوى الإفصاح المحاسبي المالي في الجزائر من خلال تحليل ومناقشة العوامل التي تقف وراء عدم الاهتمام مختلف الأطراف الفاعلة في بيئة الأعمال الجزائرية بتطوير والرفع من ثقافة الإفصاح بما يخدم متطلبات البيئة الوطنية. ساعد قياس مستوى الإفصاح في إثبات تدني مستوى الإفصاح المحاسبي المالي لارتباطه بالعديد من العوامل المتعلقة بالنمط الاقتصادي الريعي، وكذا النمط التمويلي للمؤسسات إضافة الى السلوك الذي تنتهجه المؤسسات (الخاصة/العمومية) الناشطة في الجزائر في حجب المعلومة المالية واعتبارها التزام شكلي وعبء اتجاه مصلحة الضرائب.

الكلمات المفتاحية: بيئة أعمال جزائرية، إفصاح محاسبي ومالي، مؤسسات دولية النشاط، أوفشور، أمثلية جبائية.

Abstract: The practices of many international institutions emphasized the limited national communication culture in the framework of maximizing profits and fiscal optimization at the expense of the interests of the other actors through international reports that proved the involvement of many Algerian institutions in immoral financial scandals (private sector / General).

Due to the lack of political will to pay attention to accounting disclosure and increase the quality of information that benefit the national group.

The study aims to determine the level of financial accounting disclosure in Algeria by analyzing and discussing the factors behind the lack of interest of the various actors in the Algerian business environment to develop and raise the culture of disclosure to serve the requirements of the national environment.

The measurement of the level of disclosure has helped to prove the low level of financial accounting disclosure because it is linked to many factors related to the pattern of the rent economy, as well as the financing style of enterprises, as well as the behavior of the private / public institutions operating in Algeria to withhold the financial information.

Keywords: Algerian Business Environment, Accounting and financial disclosure, International institutions activity, Offshore, Optimizing Fiscal.

* المؤلف المرسل.

تهيد:

ارتبط مصطلح المعلومة المالية بالكثير من الأحداث المالية الأخيرة ولعل من أبرزها أزمة انرون (2001)، ثم تلتها الأزمة المالية العالمية (2008)، والتي أدت إلى فقدان الثقة بالأسواق المالية فدعت العديد من المنظمات المهنية الدولية إلى ضرورة إعادة النظر ومراقبة عرض المعلومات وأكدت على خاصية الصدق والموثوقية، لتأتي أزمة Flash Crach (2010) مبينة أن الرقابة لا بد وأن تظل عملية تداول هذه الأخيرة على مستوى الأسواق المالية الدولية فدعت دول الاتحاد الأوروبي إلى وضع قانون لمراقبة عمل الأسواق المالية، بشكل يسمح منع مختلف الأخطار والتلاعبات التي تهدد مصالح مختلف الأطراف الفاعلة.

إلا أن سلوك العديد من الشركات المتعددة الجنسيات بميزانيات تفوق دول ومصالح بعض الهيئات على المستوى الدولي، خلق نوع آخر من التلاعبات (تجاوزات طالت مصالح الدول) هذه الممارسات نشأت بدافع تحقيق الربح والبحث عن الأمتلية الجبائية عن طريق انشاءها لشركات الأوفشور في إطار مخططات دولية متشابكة هي في حقيقة الأمر متاهة يصعب تتبعها.

وعليه لم يصاحب التطور الذي شهدته بيئة الاعمال الدولية تطورا في مجال الإفصاح ومدى صحته وموثوقية المعلومات المالية، بل انشأ أنماط جديدة من السلوكات والممارسات القانونية غير الأخلاقية التي يصعب مراقبتها والقضاء عليها وليست بيئة الاعمال الجزائرية بعيدة عما يحدث في مختلف دول العالم، وذلك عن طريق نشاط بعض الشركات التابعة للمجمعات الدولية، والتي يبدو أن العديد من معاملاتها مثيرة للجدل، إضافة لذلك تورط بعض الشركات الجزائرية في العديد من الفضائح المالية على غرار فضيحة سوناطراك وفضائح أوراق بنما (2014) التي أثبتت الممارسات اللأخلاقية للعديد من الشركات الكبرى عن طريق رجال الاعمال وحتى القطاع العمومي هو الآخر لم يسلم من هذه الممارسات ممثلة في البنوك العمومية.

– **اشكالية الدراسة:** تعد خصوصية بيئة الأعمال الجزائرية عائق أمام رسم أي سياسة واضحة وتنفيذها؛ حيث أظهر التحليل السوسيولوجي للقطاع الخاص في الجزائر؛ أنها تشكل من شخصيات إنتمت ولا تزال تنتمي إلى جهاز الدولة ومعظمها من شخصيات كانت في مواقع المسؤولية في الحزب الواحد والجمارك والضرائب والحكومة...، واستغلت مناخ الثمانينات لجمع الثروة وانشاء شركات المناولة؛ تُقدم خدمات للدولة في مقابل الحصول على جزء من السوق، بصفتها المالك الوحيد لرؤوس الاموال والمسيطر على شبكة العلاقات داخل السلطة للحصول على القروض البنكية. ما أنتج نوع من البرجوازية الطفيلية التي تجمع ثروتها من الفساد وفي الخفاء، وتعيش على "تدوير الأموال" التي حصلت عليها من سنوات الاشتراكية والاقتصاد الموجه واعداد تدويرها داخل حلقة توزيع الربح الذي تضخه الدولة في القطاعات المختلفة. ساهمت هذه التركيبة في الحفاظ على حالة تدني مستوى افصاح المؤسسات.

قامت الجزائر مثل العديد من دول العالم، بتبني استراتيجية إصلاح محاسبي في اطار الانفتاح على الممارسات المحاسبية الدولية وتحسين ثقافة الافصاح. بما يخدم مصالح الاطراف الفاعلة من خلال اعتماد النظام المحاسبي المالي (SCF) أحد الأدوات التي اعتمد عليها متخذو القرار في الجزائر من أجل النهوض بمستوى الاتصال الوطني ومن أجل الاستجابة لثقافة الشراكة وفق استراتيجية اعتماد نموذج محاسبي مستوحى من المعايير المحاسبية والتقارير المالية الدولية التي عجزت بيئة الأعمال والمنظومة القانونية الوطنية على استعابهما، ما أحدث خللا في النموذج المحاسبي نتيجة لغياب الثقافة المحاسبية وطريقة التسيير للمؤسسات في بيئة الاعمال الجزائرية، خصوصا إذا ما تحدثنا عن تباين واضح بين النصوص القانونية للاستثمار (قانون الاستثمار وقاعدة (49/51) التي صدرت قبيل اعتماد النظام المحاسبي المالي. ما يدل على عدم وجود نية حقيقية للنهوض بالجانب الاستثماري في البلاد، لذلك تسعى هذه الدراسة لقياس مستوى الإفصاح الذي تقدمه بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تماشيا ومتطلبات الإفصاح الوطنية، كما سنحاول تحليل أثر عامل الملكية وكذا التقييد في السوق المالي على مستوى افصاح.

1- الخلفية النظرية لقياس الإفصاح المحاسبي

تعددت الدراسات التي حاولت التطرق لقياس مستوى الإفصاح بشكل عام، وكذا تلك المهمة بمعرفة العوامل المؤثرة فيه حتى يتضح التأثير بالإيجاب أو السلب ومن ثم معالجة ومتابعة وتحليل الوضع بهدف التحكم في مستوى الإفصاح بشكل أفضل، والتعرف على أسباب اختلاف مستوى الإفصاح في التقارير السنوية من مؤسسة إلى أخرى، من خلال دراسة عوامل مختلفة: عوامل تتعلق بالمؤسسة بحد ذاتها وأخرى تتعلق بالبيئة التي تنشط فيها، أو بالرقابة المفروضة عليها، وعوامل أخرى تتعلق بالمعلومات بحد ذاتها.

توالت الدراسات حول قياس مستوى الإفصاح وكان ذلك من طرف هيئات مهنية وكذا من طرف باحثين على غرار مؤسسة "Standard & Poor's" التي قامت بوضع قائمة بنود تحتوي على 98 بند قسمت إلى ثلاث فئات فرعية¹: هيكل الملكية وحقوق المستثمرين (28 بند) - الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات (35 بند) - هيكل الإدارة والتسيير (35 بند). توصلت الدراسة إلى أن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية هي الدول الأكثر إفصاحا على المستوى العالمي أما أوروبا وآسيا فلهيما مستوى منخفض بعض الشيء

أما آسيا الناشئة وأمريكا اللاتينية تظهران أدنى مستوى إفصاح مقارنة بالدول المدروسة من قبل المؤشر²، وبذلك فهو مؤشر قوي تغطي بنوده أغلب احتياجات مستخدمي التقارير المالية على اختلافهم ولكنه وضع لقياس مستوى إفصاح المؤسسات تتميز باستراتيجية اتصال مضبوطة مؤسسات عالمية وأخرى عابرة للقطاعات بميزات ضخمة وإطارات ذات مستوى عالي من التكوين.

لكن هذا المؤشر لم يتطرق للكيانات التابعة والمراكز المالية أوفشور والتي عرفت انتشارا واسعا في بريطانيا كون هذه الأخيرة تتواجد بها أكبر جنة ضريبية في العالم (la city) هذه الجنة الضريبية تعتبر مركز لتجمع المعلومات غير المصرح بها وبؤرة لإخفاء كل تلك الكيانات التابعة التي تسببت في أحداث أزمة انرون، كون المجمعات دولية النشاط تبحث لاستغلال الاختلافات بين المنظور الجبائي للمجمعات (التهرب "Fraude" والامثلة "Optimisation") وبين التلاعب حول مصدر الدخل ومكان إخضاعه للضريبة (Découplage) كما هو الحال بالنسبة للمجمعات (Apple, Alphabet)، وهو ما يعتبر أحد الحقائق الفعلية التي كشفت عنها لجنة التحقيق في البرلمان البريطاني (Amazon) والكونغرس الأمريكي (Apple) وتورط (Microsoft) مع الحكومة الفرنسية (Marché Public)، هذه الحقائق مرتبطة بتلاعب المجمعات دولية النشاط في الأرباح من خلال سياسات ومخططات التمويل الدولية ما بين الفروع.

مؤشر منظمة إدارة الاستثمار والبحوث (AIMR)³ حيث يتضمن هذا المؤشر مجموعة من البنود يقيس من خلالها مدى تلبية الإفصاح لمتطلبات المستثمرين فلقد ركز على العملية الاتصالية للمؤسسة، واشتملت بنوده على ضرورة أن تعد المؤسسة تقارير فصلية وربيع سنوية ونشرات ومقالات مع الأطراف المهتمة، وغفل هذا المؤشر على احتواء بنود أخرى والتي تعد ضرورية، بنود تتعلق بتفاصيل السياسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسة وكذا علاقاتها وسياساتها الاستثمارية.

مؤشر "CIFAR" الذي وضعه المركز الدولي للتحليل المالي والبحوث (Centre for Financial analysais and Research) International والذي يقيّم مستوى الإفصاح لمؤسسات موجودة في أكثر من 40 دولة، يشتمل هذا المؤشر على مجموعة من البنود ويعتمد على مدى توافر مجموعة من المعلومات ضمن التقارير السنوية للمؤسسات ركز هذا المؤشر على المعلومات المالية والمحاسبية واشتملت بنوده على معلومات عامة ترد تلقائيا ضمن القوائم المالية وأهمها بعض البنود الواجب عرضها والتي تختص بخطط واستراتيجية المؤسسة المستقبلية، مؤشرات الأداء الحالية والتقديرية التي تخص المستقبل مساهمات واستثمارات المؤسسة في مؤسسات أخرى، وبما أنه يقيس مستوى الإفصاح لأكثر المؤسسات كان من الأفضل لو احتوى على معلومات تختص بالقوائم الموحدة (المجمعة)، كطرق التجميع والإفصاح عن كل المعلومات المهمة والتي تظهر في المؤسسات الكبيرة الحجم (المجمعات).

مؤشر الباحث "Botosan" الذي اجتهد في وضع مؤشر لقياس مستوى الشفافية والإفصاح سنة 1997، كما حاول عدة باحثين على المستوى الدولي قياس مستوى الإفصاح في بيانات اقتصادية مختلفة فاجتهد كل باحث في وضع قائمة بنود تتناسب واحتياجات المستخدمين ضمن بيانات الأعمال المدروسة (Choi et Mueller 1992; Mueller 1968; Cray 1998) ولقد أكدت هذه الدراسات على أن اختلاف مستوى إفصاح المؤسسات راجع لجملة من المحددات البيئية (العوامل) ومن بينها المعايير المحاسبية المعتمدة.

تمكنت هذه المؤشرات من قياس مستوى الإفصاح للمؤسسات المدروسة ومن خلال النتائج المتحصل عليها تم تحليل التباين بين كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها، من مؤسسة إلى أخرى وأرجع هذا التباين لمجموعة من العوامل البيئية، اعتمدت هذه الدراسات على منهجية واحدة تتضمن 4 مراحل:

✓ المرحلة 1: وضع وتحديد متغيرات القياس:

إن وضع المتغير الذي يقيسه المؤشر أول وأهم مرحلة لأنها هي التي تحدد اختيار البنود فيما بعد، فحسب المؤشرات التي تم وضعها والمتغيرات التي تم قياسها فإنه يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين:⁴

– متغيرات تختص بمدى أو مستوى الإفصاح **The Extent Of Diffusion**

– متغيرات تختص بنوعية وجودة المعلومات **Quality Of Information**

✓ المرحلة 2: اختيار ووضع بنود المؤشر:

– **اختيار البنود:** إن اختيار بنود المؤشر ترتكز على الهدف من وراء وضعه وعلى المتغير الذي يقيسه فإذا كان الهدف منه هو قياس مدى استجابة الإفصاح لاحتياجات المستخدمين فإنه يتم وضع البنود من خلال دراسة انتظارات هؤلاء المستخدمين وذلك بالاعتماد على مقابلات مع المحللين الماليين أو المستثمرين... أو مشاورات مع خبراء في المجال المحاسبي والمالي وكذا بالاستناد إلى ما تم وضعه من بنود في مؤشرات سابقة، ثم تتم المصادقة على هذه القائمة من خلال استبيان أو تحكيم، كما ويمكن إعطاء أوزان (قيم) لكل بند وستناول ذلك في تقييم وترجيح بنود المؤشر⁵. أما في حالة دراسة جودة المعلومات فيتم وضع البنود بالاستناد لمجموع المستخدمين وليس لفئة محددة كما وتعطى البنود نفس القيم أو نفس الوزن نظرا لأنها لا تعكس اهتمام خاص أو منفعة خاصة تختص بها فئة معينة من المستخدمين.

- **تقييم وترجيح بنود المؤشر:** بعد وضع البنود ينبغي إعطاء قيم لهذه الأخيرة وهي التي تعكس وزن كل معلومة في المؤشر وذلك حسب الأهمية النسبية لها ويكون ذلك فقط عند دراسة مستوى استجابة الإفصاح لاحتياجات فئة معينة من المستخدمين أين يتم الاعتماد على مقياس **Likert** . **(a Likertscale)** ⁶ حيث تقوم عينة الدراسة بتتقيط أو بإعطاء قيم للبنود حسب احتياجاتها من المعلومات (من خلال توزيع استبيان للعينة).

✓ المرحلة 3: اختيار مصدر جمع المعلومات ومدة التحليل

يتم الاعتماد على التقرير السنوي للمؤسسة بالرغم من تعدد وسائل الاتصال الخاصة بها ويرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب ⁷:

- أسبقية التقرير السنوي كمصدر للمعلومات للمستثمرين والمهنيين؛

- الاتساق بين مختلف وسائل الإبلاغ التي تعتمد عليها المؤسسة وسهولة الوصول لهذه الوثيقة؛

- اعتماد المحللين الماليين على التقارير السنوية عند وضع توصياتهم **Recommendation**.

لقد رتب **(Less 1981)** مصادر المعلومات عند المحللين الماليين فوجد التقرير السنوي في المرتبة الثالثة بعد وثيقة k 10 (وهي وثيقة تصدرها هيئة مراقبة الأسواق المالية "SEC" كل سنة تعرض فيها الوضعية المالية للمؤسسات) والمقابلات الشخصية مع المدراء، وكذا الدراسة التي قام بها معهد ستانفورد للأبحاث **"Stanfordresearch"** فبين أن 84.6% من المستثمرين يرتبون التقرير السنوي كأول مصدر للمعلومات و85.5% بالنسبة للمحللين الماليين بالإضافة إلى المؤشر الذي تضعه لجنة الإعلام للفدرالية الأمريكية (**the Information Committee of the American Federation (faf report)**) كل سنة أين يعتمد على التقرير السنوي كمصدر من بين ثلاث مصادر للمعلومات. بمعامل ترجيح بين 40 و50% العامل المشترك بين البحوث السابقة إضافة لاعتمادها على التقرير السنوي فهي تعتمد على تقرير سنوي واحد أي على سنة مالية واحدة فتحليل التقرير لسنة واحدة كفيلا باستخراج جودة المعلومات وكذا مستوى الإفصاح لان المؤسسات تحتفظ بنفس القدر من الإفصاح على العموم من سنة إلى أخرى ⁸.

✓ المرحلة 4: حساب المؤشر:

يتم جمع النتائج المحصل عليها عند قراءة التقرير السنوي وبحسب مؤشر الإفصاح بالاستناد إلى الصيغ التالية ⁹:

$$sT_j = \sum_{i=1}^n S_i$$

$$\text{score théorique } Sth_j \quad j = \sum_{i=1}^m S_i$$

حيث:

sTj المؤشر الإجمالي للمؤسسة؛

Sthj المؤشر النظري للمؤسسة

n عدد البنود في المؤشر

m عدد البنود الممكن أن تفصح عنها المؤسسة؛ حيث $nm \leq$

S_i نتيجة البند i إذا كان مفصح عنه و 0 إذا لم يفصح عنه.

$$\text{Le score final} = \frac{sT_j}{Sth_j}$$

فالمؤشر النهائي هو حاصل قسمة المؤشر الإجمالي على المؤشر النظري.

2. الطريقة والأدوات المستخدمة

قمنا باستخدام مجموعة من أدوات جمع البيانات عن طريق تشخيص بيئة الأعمال الجزائرية، التحليل الوثائقي والمقابلات بالاعتماد على التقارير السنوية للمؤسسات (لسنة 2013)، موقع المؤسسة الإلكتروني والموقع الإلكتروني للسوق المالي الجزائري، أين سنحاول دراسة مستوى الإفصاح المحاسبي والمالي لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والتعرف على مدى ملائمة المعلومات المقدمة من قبل بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ومدى استيفائها للمتطلبات المحددة من قبل المشرع كما نود معرفة أثر عامل الملكية وعامل التقييد في السوق المالي الجزائري على مستوى الإفصاح المحاسبي والمالي.

يتكون مجتمع البحث من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في شكل شركات مساهمة **SPA** التي تمثل 5.1% من مجموع المؤسسات الاقتصادية في الجزائر وهذا حسب إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري لسنة 2013، أما عينة البحث فتمثل في:

- مؤسستين مقيدتين بالسوق المالي الجزائري وهي كل من مؤسسة روية - مؤسسة خاصة-، ومؤسسة فندق الأوراسي - مؤسسة مختلطة- وهو ما يعادل 40% من إجمالي المؤسسات المقيدة في السوق المالي الجزائري؛

- خمسة مؤسسات غير مقيدة بالسوق المالي الجزائري-مؤسسات عمومية-وهي مؤسستين من كبريات المؤسسات في الجزائر وهي مؤسسة سونلغاز وسوناطراك وثلاث مؤسسات أخرى وهي مؤسسة كوسيدار، مجمع سميد والمؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية.
✓ مؤشر الإفصاح:

إن بنود مؤشر الإفصاح مستمدة من متطلبات الإفصاح المحلية أين قمنا بجمع ما تحصلنا عليه من متطلبات إفصاح ضمن:
- القانون التجاري.

- قانون النظام المحاسبي والمالي رقم 11/ 07 وكذا المرسوم التنفيذي 156/08 والقرار المؤرخ في 08 يوليو 2008.
- نظام تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 02-2000 المؤرخ في 14 شوال 1420 الموافق ل: 20 يناير 2000 واخترنا ما يخص الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية.

قمنا بتحكيم بنود المؤشر وذلك بعرضه على عدة أساتذة ومختصين في المحاسبة لنقوم بإجراء تعديلات على بنوده بحيث تم حذف متطلبات الإفصاح ذات الطابع الاستثنائي وكذا متطلبات الإفصاح الواردة بشكل مكرر تحصلنا على 23 بند، اشتملت هذه البنود على المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية(وكذا المعلومات المرتبطة بحالة تجميع الحسابات) والمعلومات المرتبطة بعملية التقييد في السوق المالي الجزائري.
وبذلك:

- تتم قراءة التقرير السنوي للمؤسسة وعند احتواء التقرير على بند المعلومات تحصل المؤسسة على 1 وعند غياب البند تحصل المؤسسة على 0.

- نقوم بجمع ما تحصلت عليه المؤسسة ونقوم بقسمته على مجموع بنود المؤشر (23 بند) لنحصل على نتيجة إفصاح المؤسسة مقارنة بمتطلبات الإفصاح التي يحتويها هذا المؤشر.

- مقارنة النتائج المتحصل عليها وذلك عن طريق تحويل النتائج إلى نسب مئوية من اجل استخراج أي من المؤسسات الأكثر والأقل إفصاحا.
- تحليل النتائج المتحصل عليها ومحاولة الإجابة على تأثير محددات الإفصاح التي تظهر من خلال المؤسسات محل الدراسة كما هو موضح في الجدول رقم (1).

3. تفسير ومناقشة النتائج

من أجل تسهيل عملية قراءة وتحليل النتائج المتحصل عليها بعد قياس مستوى الإفصاح المحاسبي والمالي للمؤسسات محل الدراسة نقوم بإدراج النتائج المتحصل عليها ضمن الجدول رقم (2).

الجدول رقم 2: مستوى الإفصاح المحاسبي والمالي للمؤسسات محل الدراسة

المؤسسة	مؤشر الإفصاح	النسبة المئوية
مؤسسة رويبة	0.5652	56.52%
مؤسسة سوناطراك	0.5652	56.52%
المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية	0.4347	43.47%
مجمع سميد	0.4347	43.47%
مؤسسة سونلغاز	0.3478	34.78%
مؤسسة فندق الأوراسي	0.1739	17.39%
مؤسسة كوسيدار	17390.	17.39%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج قياس مستوى الإفصاح للمؤسسات محل الدراسة

تم وضع مؤشر الإفصاح من أجل الإجابة عن مدى ملائمة المعلومات المقدمة من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ومدى استيفائها للمتطلبات التي حددها المشرع الجزائري.

انطلقنا من إفصاح قانوني إلزامي يفترض أن تقدمه كل المؤسسات، لنجد أن البعض من هذه المؤسسات تعزف تماما عن تقديم أية معلومات محاسبية ومالية وتعتبر كل معلومة سر داخلي للمؤسسة يمنع تداوله (المؤسسات التي رفضت التعامل مع الباحثين)، ومؤسسات أخرى أكد لنا أعضاء من مجلس إدارتها ومن مصلحة المحاسبة والمالية، أن عملية إعداد التقارير داخلها تكون من أجل عرض الوضعية المالية كإجراء إداري محض وأن كمية ونوعية المعلومات التي تقدم ضمن التقارير السنوية لا تشكل عنصرا جوهريا، فحتى مع وجود نصوص قانونية تفرض عرض بعض المعلومات لا نجد تجاوب تام من قبل المؤسسات كون الدولة لا تعاقب المؤسسات في أي حالة من الأحوال حتى مع عدم تقديم

تصاريح إجبارية للمركز الوطني للسجل التجاري*، ناهيك عن الحديث عن التجاوزات التي تتم على مستوى إدارة المركز الوطني للسجل التجاري كون النشرة الرسمية للإعلانات القانونية (BOAL) والتي يتم عن طريقها الاشهار القانوني غير متوفرة لعامة الجمهور وان الحصول عليها غير سهل و سلس على الرغم من أن المادة 12 من القانون 04-08¹⁰، أشارت إلى أن الهدف من الاشهار القانوني هو اطلاق الغير بما فيهم هيئات مالية وادارية، متعاملين اقتصاديين، تجار وغيرهم من الجمهور على الحسابات الاجتماعية للمؤسسات، فحاليا الحصول على (BOAL) على مستوى مركز السجل التجاري الوطني يكون بمقابل مالي، وحتى في حالة الحصول عليها نجد أنها تظم فقط الحسابات الاجتماعية للمؤسسات لولاية الجزائر أي تلك التي يتم ايداعها على مستوى (CNRC) خاصة بالجزائر العاصمة فقط¹¹. بالإضافة لذلك تقدم هذه المعلومات في صورة ملفات لا يمكن الاستفادة المباشرة منها بل بصيغة pdf اين تتطلب معالجتها تكلفة أخرى تضاف لتكلفة الحصول عليها على الرغم من انها الوسيلة الوحيدة للحصول على المعلومات عن المؤسسات غير المسعرة في البورصة.

بشكل عام وبعد اختبار مؤشر الإفصاح حسب المتطلبات المحلية على 7 مؤسسات اقتصادية جزائرية المكونة لعينة الدراسة نلاحظ إثبات التدني في مستوى الإفصاح حيث تتراوح نسبته بين 56.52% و 17%، حيث تحصلت مؤسسة روية وسوناطراك على نسبة 56.52% بالرغم من أن متطلبات الإفصاح تقع في دائرة الإفصاح الإلزامي سواء من قبل المشرع (هيئة التوحيد) او السوق المالي الجزائري، ومؤسسة كوسيدار ومؤسسة فندق الأوراسي تحصلتا على أدنى مستوى إفصاح مقارنة بباقي المؤسسات محل الدراسة وهو مستوى جد متدني وغير مقبول. وعلى اعتبار أننا قمنا بقياس مستوى الإفصاح الذي تتطلبه القوانين المحلية فمن المفترض أن تكون نسب الإفصاح جد مرتفعة، إذ أن عزوف المؤسسات عن تقديم المعلومات الإجبارية أو القانونية ما هو إلا دليل على عدم وجود ثقافة إفصاح بشكل عام دون الوصول إلى الحديث عن إفصاح اختياري، لأنه مستوى تصل إليه المؤسسات بعد تلبيتها للاحتياجات القانونية من المعلومات.

يرجع التدني في مستوى الإفصاح إلى جملة من العوامل يرتبط وجودها وتأثيرها بخصوصية بيئة الاعمال الجزائرية، عوامل وقفت عائق امام وضع خطط جادة للنهوض بالممارسات المحاسبية بشكل عام والافصاح المحاسبي والمالي بشكل خاص ولعل من ابرز هذه العوامل نجد:

✓ طبيعة بنية الاقتصاد الجزائري (النمط الريعي):

تمثل صادرات الجزائر من المحروقات أكثر من 96% من إجمالي الصادرات حيث بلغت صادرات المحروقات سنة 2013: 5022.61 مليار دينار جزائري مقابل 83.19 مليار دينار صادرات خارج المحروقات من إجمالي صادرات قدر بـ 5105.80 مليار دينار¹²، وأن نسبة إيرادات المحروقات من إجمالي إيرادات الميزانية تمثل 61.9% وأن الإيرادات خارج المحروقات تمثل 38.1%، حيث 34.0% منها هي إيرادات جبائية¹³، وأن القيمة الإجمالية لصادرات السلع والخدمات من الجزائر إلى العالم الخارجي تبلغ 30.53% من ناتجها المحلي الإجمالي وبذلك يصنف البنك الدولي الجزائر كدولة لا تعتمد على اقتصاد موجه للتصدير (يصنف البنك الدولي الاقتصاد إلى اقتصاد موجه للتصدير إذا ارتفعت النسبة إلى ما فوق 60%¹⁴).

وحسب إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري فيما يخص مجموع الاستثمارات الأجنبية بالجزائر حتى نهاية سنة 2013، نجد 10666 مؤسسة أجنبية فقط (من بينها 8459 شخص معنوي)¹⁵، 31.8% تنشط في الخدمات، و30.1% في المجال الصناعي BTPH و21.3% في مجال التصدير والاستيراد، مقابل 1678791 مؤسسة (حتى سنة 2013) تابعة للمستثمرين المحليين وأن هذه المؤسسات تنشط في مجال التجارة والخدمات وتستحوذ على 89% من مجموع المؤسسات الاقتصادية موزعة بين (55% تجارة 34% خدمات)¹⁶.

النمو الذي يشهده الاقتصاد الجزائري يرجع للقطاع الريعي؛ نظرا لغياب التنوع الاقتصادي ولا وجود قوي لاستثمار محلي أو أجنبي، فحسب تقرير البنك الدولي لسنة 2014 فإن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تمثل 1.50 مليار دولار أمريكي أي 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي ما يجعلها في المرتبة 152 عالميا¹⁷. ويعتبر البنك الدولي أن البلد يجذب المستثمر الأجنبي كلما تراوحت هذه النسبة بين 4 و5%، ما يجعل من الجزائر بعيدة تماما عن هذه النسبة.

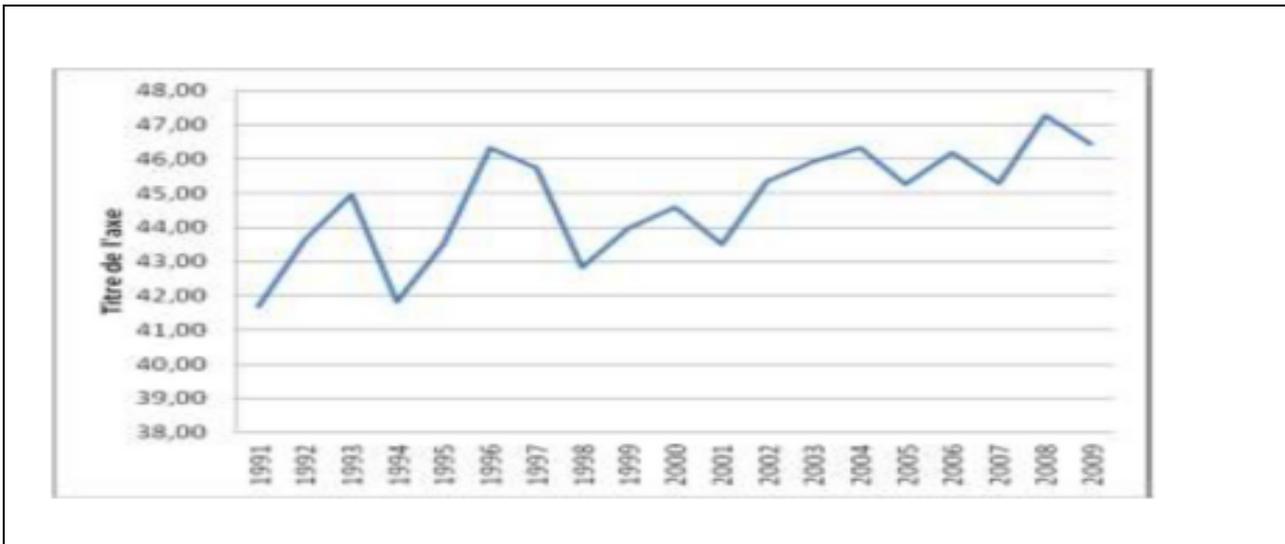
أدت هذه الوضعية إلى بتر كل المحاولات التي تصبوا إلى تنويع الاقتصاد وحياء مجالات خارج قطاع المحروقات، مجالات تعنى بالمعلومة المحاسبية والمالية وتنشط بتوفرها.

كما أثر هذا التوجه الاقتصادي على طبيعة النسيج الاقتصادي الجزائري (3/4 مؤسسات صغيرة ومتوسطة و1/4 مجمعات خاصة عائلية وعمومية) الذي قدم تركيبة مؤسساتية متوقعة على نفسها لا تستهدف لا التوسع ولا التمويل الخارجي، إضافة لهذا فلقد دعم النمط التمويلي الذي تعتمد المؤسسات الجزائرية من حالة حجب المعلومة والاحتفاظ بها، فحسب آخر الإحصائيات الاقتصادية لسنة 2011 يستحوذ نمط التمويل الذاتي على الأساليب التمويلية في الجزائر بنسبة تقدر بـ 88%، فيما يتم توجه المؤسسات نحو الاستدانة بنسبة تقدر بـ 3.5%، مع الاعتماد على الإعانات الحكومية بنسبة تتجاوز 5%. هذا النمط أثر على لجوء المؤسسات إلى الأسواق المالية كون ثقافة المستثمر في الجزائر بعيدة عن ثقافة الشراكة¹⁸.

في غضون ذلك يشهد السوق الموازي (السوق غير الرسمي) في الجزائر نشاطا كبيرا، فوجود رؤوس أموال غير مصرح بها تنشط وتترايد في إطار غير رسمي يؤثر لا محالة على الوضع الاقتصادي، حيث ازدهر هذا السوق في الجزائر لأسباب تفتشي ظاهرة الانشطة غير الرسمية¹⁹ خلال فترة انتشار ونمو القطاع الخاص والانفتاح الاقتصادي (المجمعات العائلية، فروع شركات متعددة الجنسيات،...)، وكذا ترسخ ثقافة النشاط خارج الأطر القانونية تفاديا للأعباء الضريبية ما زاد من نسبة الاقتصاد غير الرسمي من 19.5% سنة 1998 إلى 34.2% سنة 2006. حيث عرفه قانون المالية لسنة 2006²⁰ على أنه "عمل غير مسجل وغير مصرح به ضمن محاسبة رسمية مكتوبة، ممارس كنشاط رئيسي أو ثانوي". بمعنى غياب التسجيل والمحاسبة على نشاطات المؤسسة يعد مؤشراً عن عدم رسمية نشاط معين ضمن التشريع الجزائري. وقد ساعدت برامج الانعاش الاقتصادي وبرامج النمو وتركيزها على برامج السكن والبنية التحتية في بيئة الاعمال الجزائرية على زيادة الانتشار الواسع للكيانات الصغيرة والمتوسطة (النسيج الاقتصادي الوطني) خاصة تلك المتعلقة بقطاع البناء والاشغال العمومية. الأمر الذي أدى إلى صعوبة احصائها ومراقبتها بصفة دقيقة ما فتح العديد من الممارسات والأنشطة غير مصرح بها أو تعتمد تعثر بعضها للتخلص أو الهروب من التزاماتها القانونية اتجاه مصالح الضرائب.

أما عن نسبة هذه السوق فقد جاء في تصريح لبنك الجزائر ووزارة التجارة ما قيمة 55 مليار دولار سنة 2012 وكذلك تصريح الوزير الأول لما قيمته 37 مليار سنة 2014، ثم مبلغ 40 مليار دولار سنة 2015²¹، ما يدل على ثقل حجم هذا السوق الذي يُعتبر ظاهرة عالمية تُمثل جزءا مهما من اقتصاديات العديد من البيئات بتأثيرها السلبي على المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول كما هو مبين في الشكل (1). ويعتبر نمو وتطور السوق الموازي بالجزائر محمدا لتطور الممارسات المحاسبية بشكل عام.

الشكل (1) : منحني يُوضح تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي



Source : Chaib BOUNOUA, Fatima SEBBAH, L'économie informelle en Algérie: Analyse de l'évolution du phénomène et évaluation macroéconomique (1990-2009), Les cahiers du CREAD N°110, Page 47.

من جهة أخرى فإن نشاط الشركات على المستوى الدولي تحت ما يعرف بشركات الـ اوفشور، هو في الحقيقة امتداد للأسواق الموازية بشكل وظهور مغاير عن السوق الموازي لكونها تنشط في اطار قانوني غير أخلاقي. كما أن نموذج الأعمال للمجمعات (العمومية/ الخاصة/ فروع متعددة الجنسيات)، التي تزاوّل نشاطا في الجزائر والذي شهد درجة تركيز عالية حول برامج الانعاش الاقتصادي وبرامج النمو، التي تزامنت مع اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، والانزال الكبير لصناديق الاستثمار الأجنبية وجنيها لعقود شراكة استراتيجية قوية في مختلف المجالات. هذا بواسطة الشركات متعددة الجنسيات التي تمتلكها أو تمتلك جزءاً من رأسمالها وما تقوم به من تحويلات وتداولات مالية لا صلة لها بالاقتصاد الحقيقي في اطار ما يعرف بكيانات الشاشة (Société Ecran)، التي لا تعود بأي منفعة على المجموعة الوطنية على الرغم من شرعيتها القانونية (قانوني/ غير أخلاقي)، سواء على المستوى الوطني وتقدر هذه الكيانات بحوالي 12000 مؤسسة ناشطة في بيئة الاعمال الجزائرية منها؛ خصخصة الشركة الوطنية للتبغ والكبريت الأولى سنة 2006²²، وانشاء فرع اجنبي للصندوق الاستثماري الاماراتي (UTC) الذي يُعتبر كيان (الشاشة) ولا وجود له إلا كعنوان وتسجيل قانوني للشركة، أو على المستوى الدولي (سيفيتال)²³، سوناطراك (فضائح الفساد سوناطراك 2)، شركات الـ اوفشور الخاصة بمجمع ETRHB Haddad في الجزر العذراء البريطانية سنة 2004

المتخصصة في الاستثمارات العقارية (KOGC)²⁴، والمسيرة من قبل "GUY FEITE" برأسمال 88 ألف أورو وبعوائد سنوية تقارب 2.43 مليون جنيه استرليني هذه الشركة بدورها مملوكة من قبل شركة "Corp Markham Financial Services"، وبينت الوثائق بعد فضيحة "أوراق بنما" التي تم تحليلها عند الاستعانة بمصادر تمويل خارجية التي استخدمها مجمع "ERTHB حداد" خصوصا فيما يتعلق بـ "ربط محطة التحلية "Tafsout" بُنّانين"، و"لألا سيبي" في ولاية تلمسان، بالإضافة مشروع التحويل المقترح من مياه "وادي الحراش" في ولاية الجزائر العاصمة، أسفر عن نقل الملايين من الدولارات إلى الخارج²⁵. هذه الحقائق تشهد على التلاعبات الأخلاقية التي تقوم بها هذه المؤسسات الدولية على حساب مصالح المجموعة الوطنية.

✓ **عوامل اجتماعية:** إن أهم ما يميز الإفصاح المحاسبي في الجزائر، هو عدم تميزه بين مختلف أشكال المؤسسات من حيث الحجم والطبيعة القانونية، ذلك أن قواعد النظام المحاسبي المالي إلزامية التطبيق على كل الشركات التجارية التي اختار اصحابها الخضوع حسب نظام الاحضاع الحقيقي والتركيز على طبيعة الملكية.

I. معدو المعلومات:

أولا- بالنسبة لنموذج القطاع الخاص: يُعتبر المسير ونظريته للممارسة المحاسبية أحد أهم العوامل المساعدة على فهم ثقافة الإفصاح باعتبار أن المسير في بيئة الأعمال الجزائرية يتميز بتوجهين؛ الأول المسير في القطاع الخاص؛ اين نجد أن المالك أو العائلة هو المسير على غرار (مجمع روية، مجمع حسناوي، مجمع رحيم،...) وبداية تغيّر هذه النظرة بالنسبة لمجمع سيفيتال الذي عيّن مدير تنفيذي جديد للمجمع وجعل العائلة كمساهمين للتخضير لانتقال المجمع إلى الجيل الثاني²⁶.

نظرة المسير (المؤسسات العائلية) في بيئة الاعمال الجزائرية هو تعظيم الارباح (تحقيق أكبر رقم اعمال ممكن) والخلفية الجبائية التي يبحث من خلالها عن الطرق الكفيلة بجلب الامتيازات الجبائية، وبالتالي تخفيض أو التخلص من الضرائب الذي يُمثّل الانشغال الأول لأصحاب هذه المؤسسات. إضافة إلى ارتكاز سلطة القرار في يد العائلة على الرغم من حالات الانفتاح التي شهدتها المؤسسات، لكنه يبقى في شكل صوري²⁷. ومن بين أهم الامثلة على ذلك ما شهدته ملاسات قضية الخليفة وما كشفته التحقيقات حول مجلس ادارة مجمع الخليفة المُتمثل في عبد المومن خليفة (المالك) الذي كان يقوم بكل المهام والأدوار داخل المجمع من رئيس لمجلس الادارة والمدير العام والشخص الذي يحدد شكل المعلومة والافصاح عنها، أما الاعضاء السبعة الاخرين في مجلس الادارة كلهم من عائلته وبالتالي لا يوجد اي اعتراض على الاعمال. هذه النظرة جعلت من الإفصاح المحاسبي أداة للالتزام الشكلي (القانوني) وعبء على عاتق المؤسسة اتجاه الضرائب وهذا ما تؤكدته التقارير المالية كونها لا تعتبر وسيلة لاتخاذ القرار أو التعبير عن الواقع الفعلي للمجمع. وهذا ما دفع إلى عدم ممارسة او تبني أي سياسة اتصالية كون تضارب المصالح بين المسير والمالك لا وجود له (لا وجود لعلاقة وكالة)، ولاوجود لمتطلبات افصاح يفرضها المشرع (هيئة التوحيد) ويعاقب على عدم الالتزام بها.

ثانيا-القطاع العمومي (اهم المؤسسات مملوكة للدولة): إن أهم ما ميّز الإفصاح المحاسبي في المؤسسات العمومية هو عدم فعاليته، رغم الاحترام الذي تبديه هذه المؤسسات لتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، نتيجة التذبذب الكبير الذي ميّز سياسة الإفصاح عن المعلومات في هذه الكيانات. والتي كانت في غالبها مضللة نتيجة لعدة اعتبارات أهمها انعكاس فشل السياسات الاقتصادية المتبناة في الجزائر، وطبيعة الدور الذي أوكلت به لها والذي يتعارض في غالب الأحيان مع دور المؤسسة الطبيعي.

استمر تردي الإفصاح المحاسبي، حتى بعد الاصلاحات الاقتصادية التي أدخلت تغيرات هيكلية منحت بموجبها المؤسسات العمومية استقلاليتها في التسيير. ومع ذلك استمرت نظرة المسير داخل القطاع العام لتحقيق نتائج ايجابية بصفة دائمة بغض النظر على الاداء الفعلي للكيان، وأصبحت من السلوكيات المميزة لهذه المؤسسات، استغلال إمكانيات الكيان للحصول على اغراض شخصية (الترقية) أو اغراض اشخاص أعلى سلطة منه، وابرام صفقات مشبوهة تخدم مصالح المُسيّرين على مصلحة المؤسسة (خصوصة مجمع SNTA دون وجود اي مبرر، فضائح سوناطراك المتعلقة بالتسيير، اقالة المدير العام لمجمع موبيليس،...).

ما يجعل من الإفصاح أداة للالتزام شكلي وليست وسيلة لاتخاذ القرار؛ وهذا ما نجدّه في محاضر الجمعية العامة للمؤسسات العمومية، التي تُبنى على أساس القرارات والتعليمات من الجهات الحكومية (اقالة المدير العام لمجمع موبيليس بقرار من وزيرة الاتصالات وليس عن طريق مجلس الادارة)، إضافة إلى ما شهدته حالة التأخر في تعيين محافظي الحسابات القانونيين (4 محافظي حسابات) لأكبر مؤسسة جزائرية (سوناطراك) للسنة المالية 2016 إلا مع بداية 2017 ما يعبر عن الصورة الفعلية للمؤسسة في القطاع العام.

وبالتالي نجد أن طريقة التسيير للمؤسسات في بيئة الاعمال الجزائرية ليست نفسها، واحدة للقطاع الخاص والثانية للقطاع العام. وليست باستطاعة البورصة (شبه غائبة) وادارة الضرائب ولا الهيئات أن تؤثر في هذا المنهج التسييري، وحتى إدارة الضرائب كلما تضغط أكثر

على المؤسسات فإن أنشطة هذه الأخيرة تُوجّه نحو السوق الموازي وبالتالي يحاول المسيرين إيجاد حلول تحايلية، ما يجعل الإفصاح المحاسبي مجرد التزام وعبء لا وسيلة لاتخاذ القرارات أو التعبير عن الواقع الفعلي لتلك المؤسسات.

ثالثا- فروع الشركات الأجنبية:

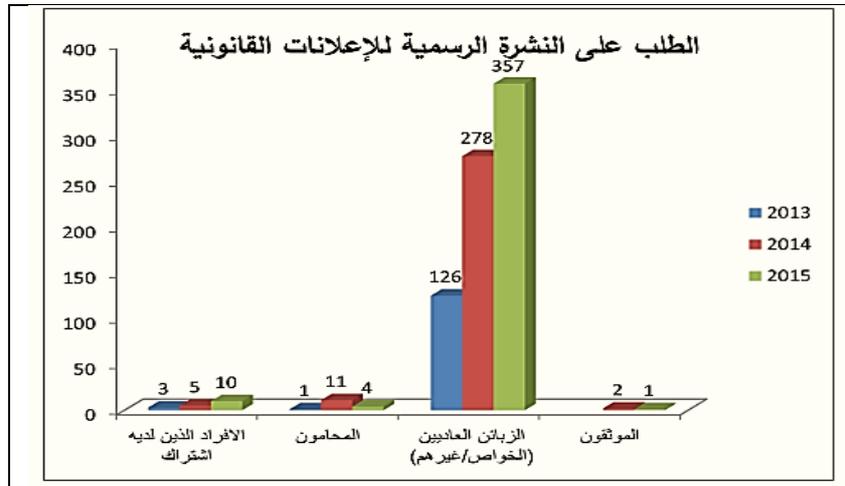
أما فيما يخص فروع الشركات المتعددة الجنسيات الناشطة في الجزائر ولكون البيئة الجزائرية لا تعنى بالإفصاح، نجد أن هذه المؤسسات سارت في درب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وانتهجت نهجها. فهي الأخرى تغض الطرف على عنصر الإفصاح وحتى ما تقدمه كإفصاح اختياري في بيانات اقتصادية أخرى تعرف عن تقدمه في بيئة الأعمال الجزائرية؛ ويعود عدم اهتمامها بعنصر الإفصاح إلى عدم وجود طلب على المعلومات.

فالاطلاع على تقارير المؤسسات الأجنبية التي لها فروع في الجزائر كمؤسسة رونو الجزائر²⁸، مؤسسة لافارج²⁹، مؤسسة ميشلان (Michelin)، يجعلنا نلتبس تشابه في مستويات الإفصاح وتؤكد من غياب الإفصاح الاختياري الذي قد تقدمه نفس المؤسسة في فرع لها بدولة أخرى³⁰.

II. مستخدمو المعلومات:

احتياج الأطراف الفاعلة إلى المعلومة المالية يخلق الطلب عليها، ما يدفع بالمؤسسات إلى الرفع من مستوى ما تقدمه من معلومات، لكن ما يلاحظ على مستوى بيئة الأعمال الجزائرية هو غياب شبه تام للطلب على المعلومة بشكل عام أو في استخدام المخرجات المحاسبية لغاية اتخاذ مختلف القرارات؛ وهذا ما أضعف من اهتمام المسير بهذه المخرجات وقلل من عنايته بها وحتى بعرضها والإفصاح عنها، كونها لا تمثل سوى وسيلة التزام وعبء بالنسبة للمؤسسة، بالإضافة لذلك لا نجد أكثر من النشر الرسمية للإعلانات القانونية (الإفصاح عن المعلومة المالية) رغم اعتبارها الوسيلة الوحيدة للحصول على معلومات عن المؤسسات غير المسعرة في البورصة، وهو ما يتضح من خلال الإحصائيات المتعلقة بالطلب على هذه النشرة والمبينة في الشكل (2).

الشكل (2): إحصائيات حول الطلب على النشرة الرسمية للإعلانات الرسمية



المصدر: فطيمة حميد، مرجع سابق، ص 92.

✓ عوامل سياسية:

إن النظام القانوني ما هو الا انعكاس للسياسة العامة التي تنتهجها الدولة، فمن خلال الاطلاع على كل ما ينص عليها المشرع الجزائري من قوانين ومراسيم تنفيذية، لا نجد يولي أهمية بالغة لعنصر الإفصاح إذا ما قارناه بالمستوى المطلوب في بيانات اقتصادية أجنبية، كما لا نجد يطبق ما أصدره من أحكام تتعلق بمعاينة المؤسسات التي لا تقدم تصاريح للمركز الوطني للسجل التجاري.

إن عدم انتهاج استراتيجية واضحة فيما يخص دعم ثقافة الاستثمار من عدمها، أدى إلى تشتت واضح وتباين حتى في القوانين الصادرة. فبعد اعتماد النظام المحاسبي المالي ظهر اهتمام صريح من قبل المشرع من اجل احياء المجال الاستثماري فيما وقيل البداية الرسمية لتطبيقه شهدت سنة 2009 اصدار قانون الاستثمار الذي حافظ على قاعدة 51/49 وأهمل أولوية المستثمر. وهذا دليل على تباين أهمية الإصلاح المحاسبي من جهة (تم اعداده من قبل مكتب أجنبي)، واحتياجات الدولة (قاعدة 51) كما قام متخذو القرار في الجزائر برفع رقم أعمال

المؤسسات التي تخضع للضريبة الجزائرية الى 30 مليون دينار جزائري (الضريبة الجزائرية الوحيدة)، وهنا تجلت الإرادة السياسية للدولة في الاهتمام بالجانب الضريبي ولو على حساب الجانب المحاسبي.

وحتى مع وجود نية لتطوير الإفصاح من قبل بعض المؤسسات على المستوى الوطني (روية)، نجد عدم تفاعل بيئة الاعمال الجزائرية مع هذا الأخير وعدم جني المؤسسة لأية فوائد من تطوير سياستها الاتصالية بل قد يكون التأثير سلبيا وكدليل على ذلك، المؤسسة الخاصة روية التي ومنذ تقييدها في السوق المالي الجزائري تسعى لتقدم معلومات تستهدف من خلالها إعلام المساهمين بها ومختلف المهتمين بنشاطها بوضعيتها المالية التي يفترض أن تعكس على قيمة أسهمها في السوق المالي الجزائري. لكن ذلك لم يحدث وبدل الحديث عن ارتفاع أسهم المؤسسة نجد أن سعر سهم هذه الأخيرة عرف تذبذبا³¹. حيث نلاحظ أن سعر السهم عند الإدراج الأولي سنة 2013 كان 400 دج وأن سعر سهمها عرف انخفاضا سنة 2014 حتى وصل إلى 375 دج في نهاية الثلاثي الأول من سنة 2015 وحسب النشرة الرسمية للتسعيرة يبلغ سعر سهم روية في أكتوبر 2016 قيمة 355 دج³².

بالرغم من أن الوضعية المالية والاقتصادية للمؤسسة تتطور منذ دخولها للسوق المالي فلقد قدر نمو بـ : +34% في 2013 مقارنة بـ 2012، وكذا نمو بـ +36% في 2014 مقارنة بـ 2013، كما تطور رقم أعمالها بمعدل 6% في 2013 مقارنة بـ 2012 و 17% في 2014 مقارنة بـ 2013، وحققَت المؤسسة 2.7 مليار دينار خلال السنتين الأخيرتين وقامت بتوزيع أرباح بأكثر من 143 مليون دينار جزائري.

إنّ الوضعية المالية للمؤسسة ومستوى إفصاحها المقبول مقارنة مع باقي المؤسسات لم ينعكس على سعر أسهمها في السوق المالي الجزائري بل كان التأثير سلبيا بانخفاض سعر السهم إلى ما دون 360 دج، وبذلك فإن السياسة الاتصالية للمؤسسة لم تعكس بالإيجاب على قيمة أسهمها بالسوق المالي خلافا لما يحدث في الأسواق المالية الأجنبية. في المقابل وبالرغم من المستوى المتدني من الإفصاح لمؤسسة فندق الأوراسي والذي قدرت نسبة إفصاحه 17.39% نجد أن سعر سهم المؤسسة ارتفع من 400 دج سنة 2000 إلى 480 دج سنة 2016³³، وهذا دليل على عدم ارتباط وعدم وجود علاقة بين إفصاح المؤسسة وسعر سهمها في السوق المالي الجزائري.

من جهة أخرى تحصلنا على نتائج إفصاح متباينة لدى باقي المؤسسات العمومية، فحصول مؤسسة سوناطراك كأكبر مجمع في المجال الطاقوي على أعلى نسبة إفصاح مقارنة بباقي المؤسسات العمومية وحصول مجمع كوسيدار على أدنى نسبة إفصاح كأكبر مجمع في مجال الأشغال العمومية يؤكد لنا استقلالية سياسة الإفصاح المعتمدة داخل هذه المؤسسات عن احتياجات الدولة (على اعتبار أنها المالك) من المعلومات كون عملية اتخاذ القرار لا تخضع لهذا النوع من التقارير بل تتخذ بناء على طلب داخلي للمعلومة أين يفوض عادة للرئيس المدير العام باتخاذ مختلف القرارات بما يراه مناسب للمؤسسة.

كذلك الأمر بالنسبة لباقي المؤسسات العمومية المكونة لعينة الدراسة (مؤسسة سونلغاز والمؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية)، فمستويات الإفصاح التي تحصلت عليها وسياسة الإفصاح التي تنتهجها ماهي إلا إجراءات تنظيمية تعكس مستوى التسيير الذي يتبع داخل هذه المؤسسات العمومية. وهذا ما يفسر تباين مستويات الإفصاح بين المؤسسات العمومية محل الدراسة كون العديد من المسؤولين داخل هذه المؤسسات أكدوا لنا أن العناصر التي يتم اختيارها للعرض ضمن التقرير السنوي تخضع لخبرتهم وأن عدم وجود طلب لإظهار نوع معين من المعلومات هو السبب وراء عدم إدراجها.

الخلاصة:

- أظهرت نتائج الدراسة خصوصية الإفصاح المحاسبي في بيئة الأعمال الجزائرية والغموض الذي يحيط به، وأثبتت محدودية المناقشات على المستوى الوطني في توضيح مدى استجابة مستويات الإفصاح لاحتياجات المؤسسات دون المساس بمصلحة باقي الأطراف ذوي العلاقة. خاصة في ظل السلوكات غير الاخلاقية للكثير من المؤسسات دولية النشاط بدافع تحقيق الربح من خلال هذه الدراسة يمكن الإشارة إلى ما يلي:
- ✓ تدني مستوى إفصاح المؤسسات الاقتصادية ما هو إلا نتاج تفاعل مجموعة من العوامل المرتبطة بخصوصية بيئة الأعمال الجزائرية، وأن العامل الرئيسي وراء عزوف المؤسسات على الإفصاح يرجع لطبيعة بنية الاقتصاد (النمط الريعي). وكذا لطبيعة النسيج الاقتصادي الجزائري (مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومجمعات خاصة عائلية وعمومية) إضافة للنمط التمويلي الذي تعتمد عليه المؤسسات الجزائرية، فهذه العوامل تعد أهم العوامل التي توقف مسار الاهتمام بعنصر الإفصاح؛
 - ✓ لا تستعمل المخرجات المحاسبية كأداة لاتخاذ القرارات، ومن ثم لا يهتم مختلف الاطراف الفاعلة في الجزائر بالمعلومة المحاسبية والمالية، لذلك ارتبطت عملية إعداد المعلومات داخل بيئة الأعمال المحلية بتلبية الحد القانوني (وفي بعض الأحيان العزوف عنه لغياب مسائلة أو عقاب)؛

✓ تدني مستوى الإفصاح يظهر من خلال المعلومات المقدمة من قبل المؤسسات التي شملتها الدراسة. والتي تؤكد لنا عدم تلبيتها للحد القانوني للإفصاح؛ وبذلك افتقادها لخاصية الملائمة فبعض المؤسسات لا تقدم حتى الحد الأدنى وأخرى لا تعد ولا تصرح بتقاريرها للمصالح الرسمية (المركز الوطني للسجل التجاري)؛

✓ الاختلاف الكبير بين مستويات الإفصاح المقدمة من مؤسسة روية وكذا مؤسسة فندق الأوراسي، يؤكد لنا عدم وجود أية علاقة بين إفصاح المؤسسة وتقييدها في السوق المالي الجزائري، بالرغم من أن كلا المؤسستين مقيدتين بالسوق المالي الجزائري وكلاهما قامت بفتح نسبة لا تتجاوز 25% من رأسمالها، إلا أننا نلتبس عدم وجود أثر إيجابي لإفصاح المؤسسة (مؤسسة روية) على سعر سهمها في السوق المالي ولا علاقة سلبية بين عدم إفصاح المؤسسة وسعر سهمها (مؤسسة فندق الأوراسي)؛

إن محاولة تحليل المستوى المتدني للإفصاح لدى المؤسسات الجزائرية يقودنا لاستخلاص أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية سواء تلك التابعة للخواص أو حتى التابعة للدولة تنتهج نفس السلوك في حجب المعلومة، فحصول المؤسسة الخاصة روية على نسبة إفصاح مساوية لتلك التي تحصلت عليها المؤسسة العمومية سوناطراك يجعل من فرضية أثر اختلاف ملكية المؤسسة على مستوى الإفصاح غير قائمة على مستوى بيئة الأعمال الجزائرية؛ كون اختلاف الملكية بين القطاع العام والخاص لم تؤدي إلى تنوع في هيكل الملكية الذي يخلق صراعات وكالة، وتكاليف تخفض من خلال التوسع في الإفصاح فالمالك في القطاع الخاص هو المسير والمدير في القطاع العام يسلك سلوك المالك فلا وجود لمسائلة او عقاب

- ملحق الجداول:

جدول رقم 1: نتائج قياس مستوى الإفصاح للمؤسسات محل الدراسة

بنود المعلومات	مؤسسة رويبة	مؤسسة فندق الأوراسي	مؤسسة سونلغاز	مؤسسة سوناطراك	مؤسسة كوسيدار	مؤسسة مجمع سميد	المؤسسة الوطنية لعتاد الاشغال العمومية
1- هل تفصح المؤسسة عن اسمها والطبيعة القانونية لها ومدة حياتها المتبقية إذا كانت لا تنوي الاستمرار؟ المادة 210-3 القرار 26 يوليو 2008	1	1	1	1	1	1	1
2- هل تفصح المؤسسة عن مقرها وطبيعة نشاطها؟ المادة 210-3 القرار 26 يوليو 2008	1	1	1	1	1	1	1
3- هل يرد ضمن التقرير السنوي ميزانية المؤسسة؟ المادة 25 من القانون 11/07، المادة 716 من القانون التجاري.	1	1	1	1	0	1	1
4- هل يرد ضمن التقرير السنوي قائمة الدخل؟ المادة 25 من القانون 11/07، المادة 716 من القانون التجاري.	1	0	1	1	0	1	1
5- هل يرد ضمن التقرير السنوي قائمة التغير في حقوق الملكية؟ المادة 25 من القانون 11/07.	0	0	0	1	0	1	0
6- هل يرد ضمن التقرير السنوي قائمة التدفقات النقدية؟ المادة 25 من القانون 11/07.	1	0	0	1	0	1	0
7- هل تقدم المؤسسة معلومات (ضمن القوائم المالية) تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة؟ المادة 29 من القانون 11/07.	1	0	1	1	0	1	1
8- هل تقدم المؤسسة ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستخدمة؟ المادة 260-1 القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008	1	1	0	1	0	0	0
9- هل تفصح المؤسسة عن التقديرات غير المؤكدة والتي تخص إمكانية تغير القيمة الدفترية لأصل ما أو لخصم في السنة القادمة؟ المادة 260-3 من القرار 26 يوليو 2008.	0	0	0	0	0	0	1
10- هل تفصح المؤسسة عن طبيعة القوائم المالية (فردية أو حسابات مدمجة أو مركبة)؟ المادة 210-3 القرار 26 يوليو 2008.	1	0	1	1	0	1	1

0	0	0	0	0	0	0	11- هل تفصح عن اسم الشركة الأم وتسمية المجمع الذي يلحق به الكيان عند الاقتضاء؟ المادة 210-3 القرار 26 يوليو 2008.
1	0	0	1	1	0	0	12- هل تقدم المؤسسة ضمن التقرير السنوي قائمة لأهم الاستثمارات في المنشآت التابعة والمشروعات المشتركة والمنشآت الزميلة تبين فيها طبيعة العلاقة بينها وبين هذه المؤسسات؟ المادة 260-1 القرار 26 يوليو 2008.
1	1	0	1	0	0	0	13- هل تفصح المؤسسة عن نسبة حصة ملكيتها ونسبتها من حقوق التصويت في المنشآت المستثمر فيها؟ المادة 220-3 القرار 26 يوليو 2008.
1	1	1	1	1	0	0	14- هل يرد ضمن التقرير السنوي معلومات حول تركيبة المؤسسة الأم المكونة للمجموعة؟ المادة 132-10 القرار 26 يوليو 2008.
0	0	0	0	0	0	0	15- هل تفصح عن التغيير في المؤسسة الأم والذي يؤدي إلى فقدان حق السيطرة على فرع؟ المادة 260-1 القرار 26 يوليو 2008.
0	0	0	0	0	0	0	16- هل تقدم معلومات حول هذه الشركات كاسمها واسم المؤسسة الرئيسية لها؟ المادة 210-3 القرار 26 يوليو 2008.
0	0	0	0	0	0	1	17- هل تفصح المؤسسة عن أية تغيرات أو وقائع مهمة تؤثر على سعر القيم المنقولة؟ المادة 2 من النظام رقم 2000-02 للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.
0	0	1	1	0	0	1	18- هل تقدم المؤسسة معلومات عن طريق الصحافة أو بواسطة أي وسيلة أخرى تسمح بأوسع نشر ممكن للمعلومة؟ المادة 5 من النظام رقم 2000-02 للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.
0	0	0	0	0	0	1	19- هل تقدم المؤسسة تقرير سنوي للسوق المالي الجزائري يتضمن الجداول المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج، مشروع تخصيص النتائج، المذكرات الملحقة بالجداول المالية)، تقرير مندوب الحسابات و معلومات أخرى؟ المادة 7 من النظام رقم 2000-02 للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.
0	0	0	0	0	0	1	20- هل توفر الجداول المقدمة مقارنة مع جداول السنة الفارطة؟ المادة 9 من النظام رقم 2000-02 للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.
0	0	0	0	0	0	0	21- هل تفصح المؤسسة ضمن الجرائد الوطنية عن جداولها المالية ولاسيما الميزانية

							وجداول حسابات النتائج والمذكرات الملحقة وتقرير مندوب الحسابات؟ المادة 11 من النظام رقم 02-2000 للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.
0	0	0	0	0	0	1	22- هل تقدم المؤسسة تقارير سداسية للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بحوي على جداول مالية سداسية وشهادة مندوب الحسابات؟ المادة 15 من النظام رقم 02-2000 للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.
0	0	0	0	0	0	0	23- هل تنشر المؤسسة تقارير سداسية تتضمن جدول حسابات النتائج ومذكرات ملحقة بجداول الحسابات السداسية ضمن الجرائد الوطنية؟ المادة 15 من النظام رقم 02-2000 للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.
10	10	04	13	08	04	13	مجموع نتيجة البنود

الهوامش والمراجع :

¹Sandeep A Patel, Amra Balic, Liliane Bwakira **measuring transparency and disclosure at firm level in emerging markets** emerging markets review 3 New York N.Y U.S.A 2002 p 227

²Sandeep A Patel, George Dallas **transparency and disclosure overview of methodology and study results united states standards and poor's setting the standard** New York ny 10041 octobre 16.2002 p 7.8

³Association for Investment Management and Research.

⁴Frédéric Bertrand **l'utilisation des indices de diffusion en recherche comptable une revue méthodologique** université de droit, d'économie et des sciences d'aix Marseille institut d'administration des entreprises centre d'études et de recherche sur les organisations et la gestion série de recherche wp n° 572 avril 2000 pp 40.

⁵ibid p5.

⁶ibid p 6.

⁷ibid p7.

⁸Heger Gabteni **construction d'un score de publication volontaire entendu comme une mesure de la communication financière en période pre/post ifrshal** 00650431 version 1 10 décembre 2011 p 13.

⁹Frédéric Bertrand opcit p8,9.

¹⁰القانون 04-08 المؤرخ في 14/08/2004.

¹¹Ministère du Commerce, Centre National du Registre du Commerce, **Bulletin Officiel des Annonces Légales, Comptes Sociaux**, (2008 – 2014).

¹²بنك الجزائر التقرير السنوي لسنة 2013، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، افريل 2014 ص 229.

¹³نفسه ص 219.

¹⁴<http://www.theglobaleconomy.com/Algeria/> 02/11/2016 15.03 .

¹⁵المركز الوطني للسجل التجاري إحصائيات سنة 2013 ص 79.

¹⁶office national des statistiques– collections statistiques n° 168/2012 série e : **statistiques économiques n° 67 résultats préliminaires de la première phase**– Alger, Janvier 2012 p 8

¹⁷<http://www.theglobaleconomy.com/Algeria/> 02/11/2016 15.03

¹⁸Tata Imene **Impact des facteurs environnementaux sur les pratiques et systèmes**

Comptables Revue de L'entreprise Le laboratoire de management du changement dans l'entreprise algérienne ISSN 2335 – 1439 n 4 2015 p 61.

¹⁹عدة تسميات للاقتصاد غير الرسمي منها: السوق الموازي، اقتصاد الظل، السوق السوداء، السوق الخفي، ...

²⁰المادة 12 المعدلة للمادة 193 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

²¹Abderahmane Mabtoul: **Problématique de la sphère informelle en Algérie** _ Economie de marché, Etat de Droit et Démocratie (Contribution) – Maghreb.

²²تعتبر SNTA ثاني دافع للضرائب بعد سوناتراك و ببيقيمة ارباح صافية تقدر بـ 9 إلى 10 مليار دينار سنويا.

²³Le patron de Cevital Issad Rebrab cité dans l'affaire "Panama papers" <http://www.lematindz.net/news/21310-le-patron-de-cevital-issad-rebrab-cite-dans-laffaire-panama-papers.html> .

²⁴شركة Kingston Overseas Group Corporation

²⁵ Panama Papers : les sociétés offshore de Ali Haddad — TSA <https://www.tsa-algerie.com/panama-papers-les-societe-offshores-de-ali-haddad/> .

²⁶ Cevital annonce nominato d'un directeur general executive : <https://www.tsa-algerie.com/20161220/cevital-annonce-nominato-dun-directeur-general-executif/>

²⁷ يفرض القانون على الجمع الصيغة الشركة ذات الاسهم (SPA)

²⁸ <http://www.renault.dz/decouvrez-renault/groupe/chiffres-cles/> 29/10/2016 11 :40

²⁹ <http://www.lafarge.dz/> 29/10/2016 11 :50

³⁰ <http://fr.transnationale.org/entreprises/renault.php> 05/11/2016 18 :30

³¹ <http://www.rouiba.com.dz/bourse/laction-rouiba/> 04/11/2016 21:08 .

³² <http://www.sgbv.dz/commons/ar/boc/boc1655777469.pdf> 06/11/2016 14 :22.

³³ <http://www.sgbv.dz/commons/ar/boc/boc1655777469.pdf> 02/11/2016 00:20.

– النصوص القانونية والتنظيمية:

1. القانون التجاري الفصل الرابع القسم الاول، الفقرة الاولى، الوثائق الحسابية نسخة 2007.
2. القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل: 26 يوليو 2008 يحدد قواعد التقييم والحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها. (الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 25/03/2009).
3. المرسوم التنفيذي 156/08 المؤرخ في 20 جمادى الأولى 1429 الموافق ل 26 مايو 2008 (الجريدة الرسمية رقم 27 المؤرخة في 28/05/2008).
4. قرار مؤرخ في 23 ربيع الاول عام 1421 الموافق ل 26 يونيو سنة 2000 يتضمن الموافقة على نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 02-2000 المؤرخ في 14 شوال عام 1420 الموافق ل 20 يناير سنة 2000 والمتعلق بالمعلومات الواجب نشرها من طرف المؤسسات التي تكون قيمها مسعرة في البورصة.
5. القانون رقم 11/07 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق ل: 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام الحاسبي والمالي. (الجريدة الرسمية رقم 74 المؤرخة في 25/11/2007).

بالإضافة إلى الاطلاع على:

– إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري سنة 2013

مواقع انترنت:

1. <http://www.rouiba.com.dz/bourse/archives/>
2. http://www.sonatrach.com/PDF/rapport_annuel
3. <http://www.el-aurassi.com/rapport>
4. http://www.cosider-groupe.dz/fr/public_file/
5. http://www.sgbv.dz/ar/?page=ligne_societe
6. <http://www.sgbv.dz/commons/fr/presse/presse2014369812.pdf>
7. <http://www.rouiba.com.dz/bourse/archives/>
8. <http://www.el-ayrassi.com.dz/bourse/archives>

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

خليل طيار، فوزية العايب (2021)، مستوى الإفصاح المحاسبي والمالي ضمن بيئة الأعمال الجزائرية دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 03 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 61-45.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نسب المُنصّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.

المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نسب المُنصّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

Algerian Review of Studies in Accounting and Finance is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.